Distr.
GENERAL

S/RES/1212 (1998)
25 November 1998



مجلس الأمن

القرار ١٢١٢ (١٩٩٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٩٤٩ المعقودة في
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة، ولا سيما القرار ١١٤١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة،

وإذ يحيط علما بالطلب الموجه في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ من رئيس جمهورية هايتي إلى الأمين العام (S/1998/1003)،

وإذ يحيط علما أيضا بتقريري الأمين العام المؤرخين ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ (S/1998/796) و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/1998/1064)، والتوصيات الواردة فيهما،

وإذ يشيد بدور بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي في مساعدة حكومة هايتي، عن طريق دعم الشرطة الوطنية الهايتية والإسهام في إضفاء الطابع الاحترافي عليها، وإذ يعرب عن تقديره لجميع الدول الأعضاء التي أسهمت في تلك البعثة،

وإذ يشيد كذلك بدور ممثل الأمين العام في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز بناء المؤسسات، والمصالحة الوطنية، والإنعاش الاقتصادي في هايتي،

وإذ يحيط علما بما قامت به حتى الآن الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، والبعثة المدنية الدولية في هايتي، والمساعدة التقنية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن البرامج الثنائية، من دور رئيسي في المعاونة على إنشاء قوة شرطة وطنية هايتية ذات حجم وهيكل كافيين وجاهزة للعمل تماما، بوصفها عنصرا متكاملا لتدعيم الديمقراطية وإعادة الحيوية إلى نظام العدالة في هايتي، وإذ يؤكد، في هذا الصدد، أهمية إصلاح نظام العدالة في هايتي لنجاح تطوير الشرطة الوطنية الهايتية، وإذ يرحب بمواصلة التقدم نحو إضفاء الطابع الاحترافي على الشرطة الوطنية الهايتية ونحو إنجاز "خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١"، التي وضعت في أيار/ مايو ١٩٩٧،

وإذ يؤكد الرابطة بين السلام والتنمية، وإذ يلاحظ أن تقديم مساعدات دولية ذات شأن أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة في هايتي، وإذ يشدد على أن وجود التزام متواصل من جانب المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية بمساندة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ودعمها في هايتي أمر أساسي لتحقيق السلام والأمن على الأجل الطويل في البلد،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء الركود السياسي الذي طال أمده والذي يمثل مخاطر كبيرة بالنسبة للسلام والتنمية،

وإذ يعرب كذلك عن شديد أسفه لأن هذا الركود السياسي لم يمكن بعد من تحويل أنشطة البعثة إلى أشكال أخرى من المساعدة الدولية،

وإذ يدرك أن شعب هايتي وحكومتها يتحملان المسؤولية النهائية عن المصالحة الوطنية، وعن الحفاظ على بيئة آمنة مستقرة، وإقامة العدالة، وتعمير بلدهما،

١ - يؤكد من جديد ما لوجود شرطة وطنية محترفة ذاتية الإعالة، وجاهزة للعمل تماما، وذات حجم وهيكل كافيين، وقادرة على أداء شتى مهام الشرطة كاملة، من أهمية بالنسبة لتدعيم الديمقراطية وإعادة الحيوية إلى نظام العدالة في هايتي، ويشجع هايتي على المضي قدما في خططها في هذا الصدد؛

٢ - يقــرر، إلحاقا بما جاء في الفقــرة ١ أعــلاه، وبناء على طلب رئيس جمهورية هايتي، أن يمدد لغاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي، بما في ذلك مفهوم تشغيلها، بغية مواصلة مساعدة حكومة هايتي عن طريق دعم الشرطة الوطنية الهايتية والإسهام في إضفاء الطابع الاحترافي عليها وفقا للترتيبات الواردة في الفقرة ٣٢ من تقرير الأمين العام المـؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/1998/1064)، بما في ذلك توجيه الأداء الميداني للشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز قدرة المديرية المركزية لقوة الشرطة على إدارة المعونة المقدمة إليها من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف؛

٣ - يؤكد أن المساعدة الدولية التي تقدم إلى الشرطة الوطنية الهايتية مستقبلا ينبغي أن ينظر فيها عن طريق وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعن طريق المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وكذلك بواسطة الدول الأعضاء؛

٤ - يطلب إلى الدول الأعضاء أن تقدم دعما مناسبا للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء عملا بهذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة لكي يتسنى تنفيذ أحكام الولاية المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه؛

٥ - يؤكد أهمية تحقيق التنسيق الكامل فيما بين المساهمين المتعددي الأطراف والثنائيين بما يكفل تخصيص المساعدة الدولية المقدمة إلى الشرطة الوطنية الهايتية تخصيصا فعالا، ويطلب إلى ممثل الأمين العام أن يعمل بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء لضمان تكامل الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف؛

٦ - يحث بقوة السلطات والزعماء السياسيين في هايتي على الوفاء بمسؤولياتهم والتفاوض على نحو عاجل من أجل إنهاء الأزمة بروح من التسامح والتوفيق؛

٧ - يناشد السلطات الهايتية أن تقوم بإصلاح وتعزيز نظام العدالة في هايتي، وبخاصة إصلاح وتعزيز مؤسساتها العقابية؛

٨ - يؤكد أن الإنعاش الاقتصادي والتعمير يشكلان المهمتين الرئيسيتين اللتين تواجهان حكومة هايتي وشعبها، وأن تقديم مساعدات دولية ذات شأن أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة في هايتي، ويشدد على التزام المجتمع الدولي ببرنامج طويل الأجل لدعم هايتي، ويدعو هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الإسهام في صياغة هذا البرنامج؛

٩ - يطلب إلى جميع الدول أن تقدم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني المنشأ بموجب القرار ٩٧٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ لصالح الشرطة الوطنية الهايتية، ولا سيما لتمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تعيين ونشر مستشاري شرطة لمساعدة المفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية ومديريتها العامة ومقر إدارتها؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن تنفيذ هذا القرار كل ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذه وحتى انتهاء ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛

١١ - يعرب عن اعتزامه ألا يمدد بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي بعد ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره الثاني المشار إليه في الفقرة ١٠ أعلاه، توصيات بشأن إمكانية الانتقال إلى أشكال أخرى للمساعدة الدولية، لكي ينظر فيها مجلس الأمن، واضعا في اعتباره ضرورة المحافظة على التقدم المحرز في إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، وأن يواصل تعزيز مساندة الأمم المتحدة من أجل تدعيم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والمحافظة على القانون والنظام في هايتي؛

١٢ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.
